تقرير عن أعمال وتوصيات المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الانسان في الدول العربية

تونس: 21-1437/1/22هـ، الموافق 3-2015/11/4م

تقرير عن أعمال وتوصيات
المؤتمر المشترك لممثلي
وزارات الداخلية واللجان الوطنية
لحقوق الانسان في الدول العربية

تقرير عن أعمال وتوصيات
المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية

تنفيذا للفقرة (عاشرا) من القرار رقم (703) الصادر عن مجلس وزراء الداخلية العرب بدور انعقاده الثاني والثلاثين بالجزائر يوم 2015/3/11م، وبناء على التوصية الصادرة عن المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية (الدوحة 2014)، وعلى الدعوة الموجهة من الأمانة العامة للمجلس والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، انعقد المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية بتونس خلال الفترة 3- 2015/11/4م، تحت الرعاية الكريمة لمعالي السيد محمد الناجم الغرسلي وزير الداخلية في الجمهورية التونسية (قائمة بأسماء المشاركين مرفقة).

وقد تم افتتاح المؤتمر عند الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2015/11/3م، بكلمة لمعالي السيد محمد الناجم الغرسلي وزير الداخلية في الجمهورية التونسية (مرفق 2)، وأعقب ذلك كلمة معالي د. محمد بن علي كومان، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب (مرفق 3)، ثم تحدث بعده على التوالي كل من: معالي د. علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر (مرفق 4)، سعادة د. موسى البريزات، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (مرفق 5)، السيدة إلهام الشجني، مديرة إدارة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية (مرفق 6)، والسيد مازن شقورة، ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان (مرفق 7).

وعند الساعة الحادية عشرة والنصف بدأت جلسات المؤتمر التي تركزت على المحاور التالية:

1. دور هياكل حقوق الإنسان في وزارات الداخلية في مجال حماية وتطوير حقوق الإنسان.
2. تنفيذ التزامات حقوق الإنسان من خلال الأدلة الاسترشادية للأجهزة الأمنية (إجراءات التشغيل والآليات الداخلية).

3. الشراكات الدولية والاقليمية مع الأجهزة الأمنية في مجال حقوق الإنسان.
4. سبل تفعيل توصيات المؤتمر الدولي الأول حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية نوفمبر 2014م.

وبعد أن جرت مناقشات مستفيضة لتلك المحاور في ضوء أوراق العمل التي قدمها الخبراء، تم التوصل إلى وضع التوصيات المدرجة في الجزء التالي من هذا التقرير.

وفي الجلسة الأخيرة أعرب المشاركون عن شكرهم للأمانة العامة للمجلس ولكافة الشركاء على الإعداد الجيد والتنسيق المتكامل للمؤتمر.

وفي الختام قرر المشاركون رفع برقية إلى سيادة الرئيس الباجي قايد السبسي حفظه الله، رئيس الجمهورية التونسية، تضمنت أخلص معاني التقدير والاحترام، معربين عن امتنانهم لما لقوه على أرض تونس المعطاء من كريم الرعاية وموصول العناية. كذلك وجه المشاركون برقية تقدير وامتنان إلى معالي السيد محمد الناجم الغرسلي وزير الداخلية على رعايته الكريمة للمؤتمر وتفضله بمباركة أعماله، ومثمنين العناية الفائقة التي أوليت لهم بفضل توجيهاته السديدة، والتي أسهمت في نجاح المؤتمر.

وقرر المشاركون أيضا توجيه تهنئة إلى الرباعي الراعي للحوار الوطني في الجمهورية التونسية على فوزه بجائزة نوبل للسلام لعام 2015م، الذي يعد اعترافا بالجهود المحمودة التي بذلها في سبيل تعزيز الحوار الوطني ودعم المسار الديمقراطي في تونس العزيزة.

التوصيات

بعد الترحيب بقرار مجلس وزراء الداخلية العرب رقم (703 ـ د.ع 32) الذي تضمن جملة من الإجراءات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومنها الدعوة لعقد هذا المؤتمر، يوصي المؤتمر بما يلي:

1. العمل على مأسسة هذا المؤتمر ليكون منتدى للحوار يعقد كل عامين بين مسؤولي حقوق الإنسان في وزارات الداخلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبإشراك منظمات المجتمع المدني المعنية في الدول العربية.
2. التأكيد على أهمية قيام الدول الأعضاء بتبني خطط وطنية لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والاستفادة من الخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان الصادرة عن القمة العربية 2010 وغيرها من الخطط الصادرة عن منظومة العمل العربي المشترك، وكذلك ادماج مادة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية في المراحل الدراسية كافة استرشادا بالخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان الصادر ة عن القمة العربية 2008.
3. تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين وزارات الداخلية بالدول العربية وبينها وبين منظمات المجتمع المدني في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة.
4. دعوة الجهات المعنية بجامعة الدول العربية إلى إعداد دراسة حول القوانين الوطنية المتصلة بمكافحة الإرهاب ومدى انسجامها مع المعايير الدولية وقرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم (7816 د.ع 143 الفقرة 9) ورقم (7882 د.ع 143 الفقرة 2) ورقم (7947 د.ع 144 الفقرة 2).
5. دعوة الدول الأعضاء إلى توجيه الدعوة للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان للمشاركة في اللجان المستقلة التي تشكلها للتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان في المجال الأمني.
6. دعوة الدول الأعضاء إلى الاستمرار في وضع وتطوير برامج تدريبية للعاملين في انفاذ القانون في مجال حماية وصيانة حقوق الإنسان

وكذلك تدريب المدربين في هذا المجال والاستفادة في هذا الشأن من خبرات المفوضية السامية لحقوق الإنسان والوكالات الدولية المتخصصة.

7. النظر في تطوير مدونة قواعد سلوك رجل الأمن العربي والمدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدتين من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب على نحو يستوعب المتغيرات التي شهدتها الساحة العربية منذ إعداد هاتين المدونتين، والتعديلات المقترحة من جانب المشاركين في ورشة العمل التي عقدت بالقاهرة خلال الفترة 29- 2015/10/30.

8. حث الدول العربية على استلهام مدونات السلوك الصادرة عن المؤسسات الأمنية في المناهج التعليمية في الأكاديميات ومراكز تدريب الشرطة، واعتبار الالتزام بحقوق الإنسان معيارا أساسيا في اختيار وترقية القائمين على تنفيذ القانون.

9. دعم جهود جامعة الدول العربية لاعداد استراتيجية عربية لحقوق الإنسان والتأكيد على أهمية إشراك أصحاب العلاقة (مؤسسات العمل العربي المشترك، المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني) في مراحل إعدادها.

10. تعزيز مبدأ الحق في الحصول على المعلومات، والشفافية فيما يتعلق بعمل الأجهزة الأمنية، وفق ما يقتضيه القانون، بما يكفل بناء الثقة وتعزيز التفاعل بين المجتمع والمؤسسات الأمنية.

11. دعوة لجنة حقوق الإنسان العربية (آلية الميثاق) إلى تزويد المؤتمر المقبل بتقييم حول مدى تنفيذ توصياتها الصادرة للدول المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان خلال المراجعة الدورية لتقارير هذه الدول فيما يتعلق بمكافحة التعذيب والمحاكمة العادلة والحريات العامة.

12. حث الدول الأعضاء التي ليس لديها مؤسسات وطنية معنية بحقوق الإنسان على إنشائها وفق مبادئ باريس (قرار الجمعية العامة رقم 48/134).

13. دعم وتفعيل مراكز الإعلام الأمني وصفحات التواصل الاجتماعي التابعة لوزارات الداخلية العربية بالتنسيق والتعاون مع جميع وسائل الإعلام، بهدف توعية المواطنين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات وتعزيز حماية

وصون الحريات العامة في ظل سيادة القانون، عملا بتوصيات الخطة العربية النموذجية لتكريس ثقافة حقوق الإنسان في العمل الأمني.

14. دعوة فريق متابعة توصيات مؤتمر الدوحة حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية 2014، لعقد ورشة عمل حول تحديات تحقيق الأمن في إطار حماية حقوق الإنسان وعرض نتائجها على المؤتمر الدولي الثاني.

15. دعوة فريق متابعة توصيات مؤتمر الدوحة حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية 2014، الى متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذا المؤتمر وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى المؤتمر القادم.

مرفـــق 1

قائمـــة

بأسماء السادة المشاركين

أسماء السادة المشاركين
في المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية

تونس: 21 - 1437/1/22 هـ، الموافق: 3 - 2015/11/4 م

❖ ❖

I. وزارات الداخلية

المملكة الأردنيـــة الهاشميـــة

الاسم	الصفة
1. العقيد حسام سميح المجالي	مدير مكتب الشفافية وحقوق الانسان –مديرية الأمن العام.
2. مدير القضاء الدكتور حاكم ممدوح الخريشا	مساعد مدير حقوق الإنسان - وزارة الداخلية.

دولة الإمارات العربية المتحدة

الاسم	الصفة
1. العميد د. محمد عبد الله المر	مـــدير الإدارة العامـــة لحقـــوق الإنســـان – وزارة الداخلية.
2. المقدم محمد خليفه الحمودي	رئيس قسم التنسيق المحلي – إدارة حقوق الإنسان.
3. الرائد عبد الرحمن جاسم الظاهري	مدير فرع العلاقات الدولية– إدارة حقوق الإنسان.

مملكة البحريـــن

الاسم	الصفة
1. النقيب محمد عبد الله سيار	إدارة الشؤون القانونية.

الجمهورية التونسية

الاسم	الصفة
1. السيد ماهر قدور	رئيس خلية حقوق الإنسان بوزارة الداخلية.
2. العميد خليفة الشيباني	الإدارة العامة للحرس الوطني.
3. محافظ شرطة عام روضة بيوض	رئيس مصلحة وقاية الأحداث -- الأمن الوطني.
4. السيدة عائشة قرط الفيتوري	مـديرة التعـاون الخـارجي ومستشـار المصـالح العمومية.
5. السيد لطفي المباركي	كاهية مدير بالإدارة العامة للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الاسم	الصفة
1. المستشار بوحنة محمد	المديرية العامة للأمن الوطني.
2. عميد الشرطة مزاحم محمد	إطار بمديرية الشرطة القضائية – المديرية العامة للأمن الوطني.

المملكة العربية السعودية

الاسم	الصفة
1. الأستاذ أحمد بن سعيد الغامدي	مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية.
2. العقيد ناصر بن الاملح العنزي	مـدير الإدارة العامـة للشـؤون القانونيـة بالمديريـة العامة للسجون.
3. العقيد عبد الله بن ناصر الشريف	إدارة التعاون الدولي بالوزارة.
4. الرائد سعيد بن فرج المري	مدير إدارة حقوق الإنسان بالأمن العام.

جمهورية السودان

الاسم	الصفة
1. اللواء شرطة أحمد حسن سر الختم	مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية برئاسة شرطة السودان.

سلطنة عمان

الاسم	الصفة
1. الملازم أول العصري بن خليفة الهنائي	باحث قانوني بإدارة الشؤون القانونية.

دولة قطر

الاسم	الصفة
1. العميد عبد الله صقر المهندي	مدير إدارة حقوق الإنسان.
2. العميد هادي حمد الشهواني	رئيس قسم الاتفاقيات بإدارة التعاون الدولي.
3. الرائد محمد علي الكبيسي	إدارة حقوق الإنسان.
4. الملازم أول إبراهيم علي المهندي	إدارة الشؤون القانونية.

دولة الكويت

الاسم	الصفة
1. المقدم عبد الله محمد العجمي	مساعد مدير إدارة العلاقات الدولية.
2. الملازم أول بدر صالح الفوزان	إدارة العلاقات الدولية.

الجمهورية اللبنانية

الاسم	الصفة
1. العميد جوزيف كلاس	المفتش العام لقوى الأمن الداخلي وكالة.
2. النقيب خالد الوزان	آمر فصيلة البسطة.

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الاسم	الصفة
1. سمو الأمير الدكتور عبد الله بن خالد بن سعود الكبير	عضو هيئة التدريس بكلية العلوم الاستراتيجية.

الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب

الاسم	الصفة
1. معالي د. محمد بن علي كومان	الأمين العام.
2. السيد محمد نبيل عبيد	مستشار الأمين العام.
3. د. محمد أحمدو بابا سلامة	مدير مكتب الأمين العام.

II. اللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية

المملكة الأردنية الهاشمية

الاسم	الصفة
1. السيد نمر الزناتي	عضو مجلس الأمناء – ممثل المركز الوطني لحقوق الإنسان/ الأردن.

الجمهورية التونسية

الاسم	الصفة
1. الأستاذ توفيق بودربالة	رئيس الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.
2. د. رضا قويعة	عضو بالهيئة العليا.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الاسم	الصفة
1. السيدة فتحية بغدادي ترعي	عضو باللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها/ الجزائر.

جمهورية السودان

الاسم	الصفة
1. السيد أبو القاسم عبد الواحد شيخ إدريس	عضو المفوضية القومية لحقوق الإنسان.

سلطنة عمان

الاسم	الصفة
1. السيد المؤثر السيابي	

دولة فلسطين

الاسم	الصفة
1. السيد محمد ماجد كمنجي	باحث ميداني.

دولة قطـــر

الاسم	الصفة
1. معالي الدكتور علي بن صميخ المري	رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
2. الدكتور سلطان الجمالي	الأمين العام المساعد للجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
3. الدكتور بطاهر بوجلال	مستشار رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

جمهورية مصر العربية

الاسم	الصفة
1. السيد محمد محسن عوض	عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان.

المملكة المغربية

الاسم	الصفة
1. السيد محمد الصبار	أمين عام المجلس القومي لحقوق الإنسان.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الاسم	الصفة
1. السيد احبيب أحمد لمحمد	مستشار باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
2. الدكتور الشيخ ولد حندى	نقيب الهيئة الوطنية للمحامين بموريتانيا.

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

الاسم	الصفة
1. الدكتور موسى البريزات	رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان – الأردن.
2. السيد سعد العبد الله	مسؤول التعاون الدولى بالإدارة العامة للشبكة.

III. المنظمات العربية والدولية

جامعة الدول العربية

الاسم	الصفة
1. السيدة إلهام الشجني	مدير إدارة حقوق الإنسان – جامعة الدول العربية.

اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

الاسم	الصفة
1. السيد محمد بن سليمان الراشدي	رئيس اللجنة.

لجنة حقوق الإنسان العربية

الاسم	الصفة
1. الدكتور هادي بن علي اليامي	رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية.
2. السيد معتز بالله عثمان	أمانة اللجنة.
3. الآنسة دينا دكوري	أمانة اللجنة.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان

الاسم	الصفة
1. السيد مازن شقورة	ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

IV. المنظمات غير الحكومية

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الاسم	الصفة
1. السيد علاء شلبي	أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

المعهد العربي لحقوق الإنسان

الاسم	الصفة
1. السيد كمال العياري	مستشار قانوني للمعهد العربي لحقوق الإنسان.

المنظمة العربية لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر

الاسم	الصفة
1. السيد معز الهذلي	مدير الدائرة القانونية بالمنظمة.

مركز الجسر العربي للتنمية وحقوق الإنسان

الاسم	الصفة
1. السيد امجد بهجت محمد شموط	رئيس مركز الجسر العربي للتنمية وحقوق الإنسان.

مـــــرفق 2

كلمـــــة

معالي السيد محمد الناجم الغرسلي

وزير الداخلية بالجمهورية التونسية

في حفل إفتتاح

المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية

تونس : 3 / 11 / 2015

بسم الله الرحمان الرحيم

– معالي الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب،

– سعادة رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان،

– سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان،

– السيد ممثل جامعة الدول العربية،

– السيد ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان،

– أصحاب السّعادة رؤساء وأعضاء الوفود،

– أيّها السيدات والسّادة،

أود في البداية أن أرحب بكم في تونس وأن أتمنى لكم إقامة طيبة بها،

كما أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن جزيل الشكر لمعالي الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب الدكتور محمد بن علي كومان على الإعداد الجيد لمؤتمرنا هذا، والذي يكتسي أهمية بالغة باعتباره يجمع لأول مرة ممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية، وهو يأتي في سياق حرصنا على مزيد التأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتطويرها عند ممارسة الأجهزة الأمنية بوزارات الداخلية لمهامها بكل مسؤولية في نطاق القوانين والتشريعات السارية.

إنّ مؤتمرنا هذا سيَعْكفُ على تناول موضوع الشراكة بين الأجهزة الأمنية من ناحية، واللجان الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات في دولنا العربية من ناحية أخرى.

وحتى لا أطيل عليكم في هذا المقام، فإني أستسمحكم لإبراز ضمن هذه المداخلة بعض الأفكار التي تعتبر بمثابة الثوابت والمبادئ ذات الصلة بموضوع هذا المؤتمر، والتي أَنَا علَى يَقِينٍ بأنها ستكون محل نقاش مُستفيضٍ وبنّاءٍ، يُتوَّجُ بِبَيانٍ ختامي وبتوصيات ايجابية تأخذ بعين الإعتبار مختلف المحاور المدرجة ببرنامج عمل المؤتمر والذي سيأتي على كل النقاط ذات الصلة بموضوعه الأساسي من حيث حماية حقوق الإنسان – وقائيا ورقابيا وعقابيا- فضلا عن الأدلة الإسترشادية للأجهزة الأمنية ومسائل حقوق الإنسان، بِعَرضِ ورقات عمل تتعلّق على وجه الخصوص، بالمدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي، والمدونة العربية الإسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدين من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب، وأفضل الممارسات في الصدد، إلى جانب الشراكات الدولية والإقليمية مع الأجهزة الأمنية في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني لكل دولة ومنظمات المجتمع المدني والمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

السيدات والسادة الأفاضل

لقد حرصت وزارة الداخلية منذ قيام ثورة الحرية والكرامة على الشروع في إنجاز العديد من الإتفاقات وبرامج التعاون على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف بهدف إرساء أمن جمهوري يتطابق مع الثوابت والمعايير الدولية ذات الصلة ولا سيما تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان عند ممارسة الوظائف الأمنية من طرف الساهرين على إنفاذ القانون، إيمانا منها بالدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في كل عملية إصلاح وقد عملت الوزارة على تشريك، مختلف مكونات المجتمع ذات الصلة بحقوق الإنسان من مؤسسات وطنية ومنظمات،

علاوة على شركائها المرافقين لها في مختلف الإصلاحات المستوجبة بصفة استشارية مسبقة، فالحديث عن العلاقة القائمة بين المجتمع المدني كفاعل أو مُكَوِّنٍ مستقل داخل الدولة، وبين أجهزة الأمن كمتدخل مؤسسي مكلف بإنفاذ القوانين، هو بالأساس حديث عن علاقة تلازمية دائمة التطور.

وتكريسا لهذا التوجه، فقد ذهبت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مقاربتها لدور المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان والحريات إلى أنّ "وجود مجتمع مدني مستقل وقوي مُتمتّعٍ بحرية واسعة في التحرك، ومتوفر على كفاءات عالية ومعرفة كبيرة بمنظومة الحقوق، يشكل عنصرا محوريا في مجال المحافظة المستدامة على حقوق الإنسان على المستوى الوطني"، وهو ما يسمح – تبعا لهذا الطرح – لممثلي المجتمع المدني بأن يُشَكِّلوا شركاء أساسيين إلى جانب أجهزة الأمن والمتدخلين المؤسساتيين، ضمن منظومة الدفاع عن حقوق الإنسان.

لقد جاء بالفصل 19 من الدستور الجديد لتونس بأنّ "الأمن أمن جمهوري، قواته مكلفة بحفظ الأمن، والنظام العام، وحماية الأفراد والمؤسسات والممتلكات وإنفاذ القانون في كنف احترام الحريات".

كما تضمن الدستور في بابه الثاني الحقوق والحريات المخولة للمواطن بما في ذلك حقوق ذوي الشبهة المحتفظ بهم.

إنّ تناول المحاور المدرجة بجدول أعمال المؤتمر تَجُرُّنا للإشارة إلى المقاربة المندمجة للأمن كأساس تشاركي يساهم فيه الأمنيون والسياسيون والمنتخبون والأكاديميون وفعاليات المجتمع المدني في إعداد تصورات مشتركة للأمن كقيمة إنسانية، فالسلطة التنفيذية تُوَفِّر الإعتمادات للأجهزة الأمنية عند الطلب، بينما يَضَعُ الأمني مخططات العمل، ويتولى المُنتَخَبُ المصادقة على

تخصيص هذه الإعتمادات وتوفير الإطار التشريعي المناسب لممارسة الوظيفة الأمنية ومراقبتها، بينما يتولى المجتمع المدني ممارسة المراقبة غير الرسمية على عمل المؤسسات الأمنية من خلال رصد ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان أو التدقيق في مزاعم تتحدث عن خروقات مفترضة، بالإضافة إلى الإسهام في التكوين ونشر ثقافة حقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق فقد قامت وزارة الداخلية بما يلي:

– تدعيم خلية حقوق الإنسان المتواجدة بها قصد الإجابة عن مآخذ بعض المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية حول وضعيات انتهاك حقوق الإنسان من طرف بعض منتسبيه من أمن وحرس وطنيين.

– تدعيم حقوق رجل الأمن قصد مزيد تحفيزه على القيام بالمهام المناطة بعهدته بالنظر إلى مختلف التشريعات والمعاهدات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

– الإنتهاء من إعداد دليل نموذجي لفائدة قوات الأمن الداخلي يتعلق بالممارسات المحمودة للأعوان المكلفين بإنفاذ القوانين في مجال الإحتفاظ بذي الشبهة.

– تعميم ملصقات بمراكز الأمن والحرس الوطنيين تتعلق بالضمانات المخولة للمحتفظ بهم.

– وضع مدونة سلوك التعامل بين قوات الأمن الداخلي والصحافيين بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO.

– إعداد كتيب "الجيب" في معايير إحترام حقوق الإنسان لفائدة قوات الأمن الداخلي بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان HCDH.

– إعداد وثيقة نموذجية لشرطة الجوار " livre blanc" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- إحداث فريق عمل بمشاركة ممثلين عن الهياكل الأمنية وخليّة حقوق الإنسان بالوزارة وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعداد مستلزمات تطوير الإطار القانوني لشرطة الجوار، وصياغة مشروع مدونة سلوك لقوات الأمن الداخلي فضلا عن تنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية .

- إجراء محادثات مع ممثلين عن عدد من المنظمات الحقوقية الوطنية والإقليمية والدولية مثل الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" حيث تم الإتفاق مع مكتبها بتونس لإعطاء دروس بمختلف مؤسسات التكوين للأمن والحرس الوطنيين تتعلق بحقوق الإنسان .

- إتاحة الفرصة لممثلي [illegible] المنظمات الحقوقية لزيارة غرف الإحتفاظ التابعة لمراكز الأمن والحرس الوطنيين علاوة على مركز الإيواء والتوجيه بالوردية.

- إتخاذ الإجراءات الإدارية منها والقضائية ضد كل من ثبت أو يثبت تورطه في ممارسات تتنافى وحقوق الإنسان.

السيّدات والسادة الأفاضل،

إن تونس عاقدة العزم على الإيفاء بإلتزاماتها الدوليّة في مجال حقوق الإنسان على غرار الإعلان العالمي لحقوق لإنسان لسنة 1948، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لسنة 1984 واتخاذ الإجراءات الإدارية منها والقضائية ضدّ كل من ثبت أو يثبت تورطه في ممارسات تتنافى وحقوق الإنسان. كما أنّ وزارة الداخلية حريصة على مواصلة

القيام بالإصلاحات ذات الصلة بالتعاون مع مختلف مكونات المجتمع المدني بالداخل والخارج فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية.

وإنّي أنتهز هذه المناسبة للإشادة بالعمل الذي تقوم به الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب التي تعتبر رائدة وسباقة في تناول هذه المادة الهامة في العديد من الفعاليات التي نظمتها إلى حدّ التاريخ.

وفّقنا الله وسدّد على طريق الحقّ خطانا.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مـــــرفق 3

كلمـــــة

معالي الدكتور محمد بن علي كومان

الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب

في حفل إفتتاح

المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية

تونس : 3 / 11 / 2015

معالي السيد محمد الناجم الغرسلي،

وزير الداخلية في الجمهورية التونسية، راعي المؤتمر،

معالي الدكتور علي بن صميخ المري،

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، رئيس فريق العمل الدولي المعني بمتابعة تنفيذ توصيات مؤتمر الدوحة 2014م،

سعادة الدكتور موسى بريزات،

رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان،

سعادة السيدة إلهام الشجني،

مديرة إدارة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية،

سعادة السيد مازن شقورة،

ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان،

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة،

أيها السادة والسيدات،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يشرفني أن أرحب بكم في هذا المؤتمر الهام، الذي ينعقد في أرض الكرم والضيافة، أرض تونس العزيزة التي تشمل مجلس وزراء الداخلية العرب بدعمها الثابت وعنايتها المعهودة.

ويشرفني بهذه المناسبة أن أعرب لسيادة الرئيس محمد الباجي قائد السبسي، رئيس الجمهورية التونسية، ولصاحب المعالي السيد الحبيب الصيد رئيس الحكومة عن بالغ الشكر وجزيل الامتنان على الرعاية الكريمة التي توليها تونس للعمل العربي المشترك، وحرصها على دفع التعاون الأمني العربي، بما يحقق طموحات شعوبنا العربية وآمالها في الأمن والرخاء.

والشكر موصول إليكم معالي الوزير على رعايتكم الكريمة لهذا المؤتمر وتفضلكم بمباركة أعماله، تأكيدا لسعي تونس الحثيث إلى تدعيم حقوق الإنسان وضمان أمنه وسلامته.

ويشرفني كذلك أن أرفع إلى إخوانكم أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية العرب، كل الشكر والعرفان على ما يقوم به مجلسكم الموقر من

جهود محمودة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، ومد جسور التواصل بين أجهزة الأمن والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال.

معالي الوزير،

أصحاب المعالي والسعادة،

نجتمع اليوم لنضع حجرا جديدا في صرح التعاون العربي لتحقيق الأمن واحترام حقوق الإنسان. نجتمع لنعزز علاقة أجهزة الأمن ومنظمات حقوق الإنسان، لنبدد هواجس الريبة والتوجس التي تعتمل في بعض النفوس، لنمد جسور التواصل فوق هوة من عدم الثقة المتبادلة طالما حدت من نجاعة العمل المشترك، وقلصت تطلعات شعوبنا.

نجتمع اليوم لمواصلة المشوار الذي بدأناه في الدوحة قبل عام، بعد أن حظيت مخرجات المؤتمر الدولي حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية بمباركة مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الأخيرة، وبعد أن وجه أمانته العامة إلى تعزيز التعاون مع كل الجهات المعنية بما يحقق الأمن ويضمن حقوق الإنسان.

قبل عام من الآن لم تكن لنا في مجلس وزراء الداخلية العرب علاقات تذكر بالهيئات المعنية بحقوق الإنسان. ولم يكن أغلب الحاضرين في هذه القاعة يعلمون أن للمجلس اهتمامات بهذا المجال، وأن قادة الشرطة والأمن العرب قد دأبوا في كل عام على تدارس موضوع احترام حقوق الإنسان. لم يكن أحد من المدافعين عن حقوق الإنسان قد سمع بالمدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي ولم يكن من باب أولى يتصور أن مجلس وزراء الداخلية العرب قد وضع مدونة استرشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين، تسهم في تقليص ممارسات الفساد والرشوة والمحسوبية وسائر الآفات التي تتهدد الحكامة الرشيدة وترتهن بالتالي حق المواطن في التنمية والرخاء.

معالي الوزير،

أصحاب المعالي والسعادة،

لقد تعززت العلاقة بين الجهات المعنية بالأمن وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بفضل الإرادة الصادقة التي أبداها كل الشركاء في هذا المسار الفريد: مؤسسات حقوق الإنسان وشبكتها العربية، وزارات الداخلية العربية

والهياكل المعنية في نطاق المجلس وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وبفضل الشعور بالمسؤولية الذي تحلى به الجميع. لكن الفضل الأول - والحق يقال - يرجع إلى معالي الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر بمبادرته الموفقة بتنظيم المؤتمر الدولي واستضافته في الدوحة.

وإننا نتطلع اليوم إلى البناء على النتائج القيمة التي أسفر عنها ذاك المؤتمر وإذكاء جذوة التعاون التي أوقدها وتكثيف الزخم الذي نتج عنه، واثقين من أن مداولات هذا المؤتمر اليوم سيطبعها الإحساس نفسه بالمسؤولية والتصميم ذاته على تعزيز التعاون بين أجهزة الأمن ومنظمات حقوق الإنسان خدمة للمواطن العربي وصونا لأمنه وحقوقه وكرامته.

معالي الوزير،

أصحاب المعالي والسعادة،

يسعدني ختاما أن أجدد الترحيب بكم، شاكرا لمعالي الوزير تشريفه لنا بالحضور، وراجيا لأعمال هذا المؤتمر أن تكلل بالنجاح، بما يخدم حقوق الإنسان في الوطن العربي.

وفقكم الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

مـــرفـــق 4

كلمـــــة

معالي د. علي بن صميخ المري

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في دولة قطر

في حفل افتتاح

المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية
واللجان الوطنية لحقوق الانسان
في الدول العربية

تونس: 2015/11/3

بسم الله الرحمن الرحيم

- معالي الوزير/ محمد الناجم الغرسلي، وزير الداخلية في الجمهورية التونسية

- معالي الدكتور/ محمد بن علي كومان، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب،

- سعادة الدكتور / موسى بريزات رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان،

- سعادة السيدة/ إلهام الشجنيممثلة جامعة الدول العربية،

- سعادة السيد/ مازن شقورةممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان،

أصحاب السعادة رؤساء الوفود،

-السيدات والسادة،

- الحضور الكريم.

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أتقدم لحضراتكم جميعاً بوافر التحية والاحترام ،كما أتوجه بعظيم الشكر والتقدير إلى الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب على استضافتها أعمال هذا المؤتمر ، والشكر موصول إلى كافة شركائنا على مابذلوه من جهد من أجل تنظيم فعالياته وعقد جلساته ، داعياً الله عز وجلبدوامالتواصلوالتعاونبيننالمافيهخيرمنطقتناالعربية .

الحضور الكرام

إن الظروف الراهنة التي تمر بها منطقتنا العربية من حروب وأزمات طاحنة وأعمال إرهابية جبانة ، وتنامي وانتشار لخطاب الكراهية والتطرف والتحريض على العنف والاقصاء ، وما تفرزه وتفرضه تلك الظروف جميعها من تحديات على أرض الواقع ، تلزمنا بأن نتعاون سوياً لوضع القواعد والضوابط الكفيلة بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وبما يكفل عدم انتهاكها أو المساس بها بأي شكل من الأشكال بداعي الحفاظ على الأمن أومحاربة التطرف والإرهاب.

لاشك أن تحقيق الأمن والاستقرار ومواجهة التطرف والإرهاب هو أمر لا يختلف عليه أحد ، بل أن الحفاظ على حقوق الإنسان وحمايتها لن يتسنى بدونه ، وهو من أولى متطلباته ، إلا أن ذلك الأمر يبقى بدوره دوماً رهيناً باحترام حقوق الإنسان.

ولقد كانت تلك القضية تحديداً وما يتفرع منها من اشكاليات هي محور مؤتمرنا السابق الذي عقد بالدوحة تحت رعاية معالي الشيخ عبدالله بن ناصر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ،يومي 5،6 نوفمبر من العام 2014 حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية وانتهينا فيه إلى مجموعة من التوصيات....يشكل بعضها محور مؤتمرنا هذا .

الحضور الكرام

إن سيادة القانون ودولة المؤسسات هي نقطة الارتكاز المحورية في هذه القضية ، وهي البداية التي يجب أن ننطلق منها والأساس الـــذي نبنـــي ونعول عليه .

فلن يتحقق احترام حقوق الإنسان بشكل جدي إلا بوضع السلطة التنفيذية آليات للمراقبة والوقاية والمساءلة والمحاسبة لمنع أي استغلال أو تجاوز من السلطات القائمة على إنفاذ القانون لصلاحياتها وسلطاتها، وهـــو مـــا يتطلبفي المقام الأول هيكلة قانونية سليمة للمؤسسات والأجهزة الأمنية.

هذه الهيكلة ترتكز على انشاء ودعم إدارات حقوق الإنسان في المؤسسات والأجهزة الأمنية ، وأن تكون مدونة الأمـــم المتحـــدة لقواعـــد ســـلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لسنة 1979 هي الأساس الذي يتم بناء عليه وضع واعتماد مدونات سلوك تلك المؤسسات والأجهـــزة الأمنيـــة والموظفين العمومين فيها ، وأن تراعى المعايير الدولية لحقوق الإنســـان في كافة ما تقوم به من تدابير أمنية ، وهو ما يتطلب أيضاً تقديم الـــدعم المادي والتقني واللوجيستي لتلك المؤسسات والأجهزة الأمنية بما يعمـــل على بناء كفاءة ورفع قدراتالموظفين القائمين على إنفاذ القـــانونومن ثـــم يكفل أداءهملمهامهم وفقاً للمعايير المذكورة.

كما أن تقديم الدعم والمشورة والخبرات المختلفة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وإنشاء جسور تعاون مشـــترك وبناء شراكات استراتيجية بينها وبين المؤسسات والأجهزة الأمنية ، هو أفضل الوسائل وأقصر السبل لضمان قيام تلـــك المؤسســـات والأجهـــزة الأمنية بواجباتها في حفظ الأمن ومواجهة مظـــاهر العنـــف ومحاربـــة التطرف والارهاب في إطار احترام حقوق الإنسان.

وهذه المنظومة المتكاملة من هيكلة قانونية وتعاون وشراكة استراتيجية يجب أن تشمل أيضاً في داخلها المؤسسات العقابية والإصلاحية ، وكليات ومعاهد الشرطة ، ومؤسسة القضاء ، والاعلام.

الحضور الكرام

أن الإرادة الصادقة نحو التعاون والتغيير للأفضل هي الفيصل الحقيقي في تحقيق تقدم ملموس على أرض الواقع في مجال احترام حقوق الإنسان وحرياته في مجتمعاتنا العربية، سيما حقوق الصحفيين والمعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء .

فاستخلاص الدروس، وأخذ العبر من بعض المجتمعات التي تشهد انهياراً أمنياً يجب أنيكون صوب أعينالجميع، فلم يثمر البطش والقمع والانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان يوماً إلا الحروب والفتن والويلات والخراب، ولم تكن العصي الأمنية الغليظة للتعامل مع المعارضين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسانإلا بداية لسقوطٍ مدوٍ على كافة الأصعدة والمستويات، ولم تنتج آلة التعذيب الممنهجمطلقاً إلا منتجاً كريهاً بغيضاً تمثل في عنفٍ مضادٍ وصل إلى حد الأعمال الإرهابية في أغلب الحالات.

السيدات والسادة

إن الواجب يحتم علينا أن نكون جادين وصادقين مع أنفسنا في أن نتخذ من الإجراءات والآليات والوسائل ما يحقق التوازن بين تحقيق الأمن والاستقرار الذي هو من نعم الله التي أنعم بها على عباده، ورسالة المؤسسات والأجهزة الأمنية ، وبين احترام حقوق الإنسان وحرياته

وكرامته المتأصلة فيه التي هي بدورها رسالتنا السامية كمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان.

" **لا وجود حقيقي للأمن بدون احترام حقوق الإنسان**"تلك هي الحقيقةالواضحة التي يجب ألا نغفل أو نحيد عنها مطلقاً.

ومن هذا المنطلق ، فإنناندعو أن ينعقد هذا المؤتمر بصفة دورية كل عامين ، حتى نصل بأهدافه إلى التحقيق والتطبيق على أرض الواقع ، وأن نضمن تنفيذ ما ينتج عنه من توصيات بصفة دائمة.

كما نقترح أنتكون هناك لقاءات دائمة- طوال مدة العامين ما بين تاريخي الانعقاد- للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ضمن برنامج عمل دائم لها تشمل حوارات تفاعلية وتبادل للخبرات والأفكار للوصول إلى أفضل التجارب والممارسات.

السيدات والسادةالكرام

أتوجه في ختام كلمتي بعظيم الشكر إلى دولة تونس الشقيقة، وإلى الأمانة العامة لمجلسوزراءالداخليةالعرب على حسن الاستقبال، وكرم الضيافة وعلى كل ماقدموه من التسهيلات، و التنظيم الجيد للمؤتمر ، كما أتوجه بالشكر إلى حضراتكم جميعاً على تشريفكم لهبالحضور ، وحرصكم على المشاركة ضمن حواراته ، متمنياً لجمعكم الكريم التوفيق والسداد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مـــرفـــق 5

كلمـــة

سعادة د. موسى بريزات

رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان

في حفل افتتاح

المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الانسان في الدول العربية

تونس: 2015/11/3

قبل سنة – إلا يومين – التأم في مدينة الدوحة "عاصمة دولة قطر الشقيقة" المؤتمر الأول حول " تحديات الأمن وحقوق الانسان في المنطقة العربية " . واليوم يلتأم في دولة تونس الشقيقة المؤتمر الثاني حول ذات الموضوع وبرعاية ذات الأطراف التي بادرت الى عقد مؤتمر الدوحة .

وحتى لا نقع في الخطأ الذي تعانيه عادة الاجتماعات والمؤتمرات الدولية – اقليمية أو عالمية والمتمثل بتكرار ذات المواقف ، وإصدار ذات التوصيات وأحياناً كثيرة بالعبارات ذاتها سأحاول الاجابة على سؤالين محددين في هذا اللقاء اعتقد ان الاجابة عليهما ستضمن لنا التقدم خطوة على الطريق الذي رسمناه. وهذان السؤالان هما :

1- ماذا تحقق من التوصيات التي صدرت عن المؤتمر الأول ؟
2- ما هو المطلوب لأن نسير قدماً ونتجنب الدوران حول النفس ؟

جاء في بيان الدوحة:

" ان الهدف الأساسي للمؤتمر هو مناقشة العلاقة بين ضمان الأمن واحترام حقوق الانسان ... ومناقشة التحديات ذات الصلة على صعيد المنطقة العربية ؟

وحول الجزء الأول والمتعلق بضمان الأمن في اطار احترام حقوق الانسان من هذا الهدف المزدوج تضمنت الوثيقة الختامية المشار اليها أكثر من 20 توصية شملت مسائل هامة منها :

الطلب الى الدول العربية وضع اليات للرقابة والمساءلة والمحاسبة لمنع أي احتمال لاستغلال سلطات انفاذ القانون لصلاحياتها وقدراتها في اجراءات تعسفية أو عشوائية ضد الأفراد أو الجماعات . وفي حدود المعلومات المتوفرة ما نزال ننتظر ولو مبادرة واحدة من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. لإنشاء مثل هذه الآلية لكن هناك جهة اخرى هي اللجنة العربية لحقوق الإنسان (لجنة الميثاق) بادرت الى عقد اجتماع على مستوى الخبراء للتداول حول وضع الية للوقوف على مدى تطبيق الدول العربية لهذه التوصيات مستقبلاً في تقاريرها الدورية للجنة المذكورة . وخلال هذا اللقاء اعلن ممثل امانة مجلس

وزراء الداخلية العرب عن عدة خطوات اتخذها المجلس في معرض تعامل هذا الأخير مع التوصيات الواردة في بيان الدوحة.

وحول التوصية بحث الدول على احترام حرية الصحفيين والصحافة وحمايتها ، ومنع التعذيب والوقاية منه ، وإطلاق سجناء الرأي بما في ذلك المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان ، ومحاربة الفساد نرى أن ما تم رصده حتى الأن يشير بشكل عام الى بقاء الوضع عما كان في السابق، وان لم يخل الأمر من إنجاز بعض الخطوات الفردية الأحادية في هذه الدولة أو تلك كجزء من سياسة إدارة الانتهاكات بشكل عام دون التقدم الفعلي نحو حلول جذرية لمثل هذه القضايا الهامة والحساسة.

أما بشأن اصلاح القضاء والأمن فلم يتم رصد تطورات ذات شأن بهذه التوصية أيضاً. وان كانت الساحة العربية قد شهدت اجتماعات ومداولات للسلطات القضائية والهيئات المعنية بإدارة ملف العدل. لكننا لا نستطيع ان نذكر ان تقدماً ملموساً أو إنجازاً واضحاً قد تحقق بشأنها بالرغم من حصول تطور هنا أو هناك، ومبادرة معزولة بشأن هذه التوصية أو تلك على صعيد منفرد ومحدود، وفي الاطار الروتيني الاعتيادي لأداء الدول في مجال التقاضي والالتزام بشروط المحاكمة العادلة وسيادة القانون .

وكذا الأمر بالنسبة الى التوصية المتعلقة بمواءمة الاتفاقيات والمواثيق العربية المتعلقة بالأمن وحقوق الانسان مع المعايير الدولية ذات الصلة. ويعتبر هذا الأمر الأخير من القضايا ذات الحساسية وله خصوصية بسبب بنية السلطات القضائية في الدول العربية .

والحقيقة أن هناك أكثر من خمس عشرة توصية أخرى محددة صدرت عن هذا المؤتمر؛ لكن تقديم تقرير أو تقارير مفصلة حول ما تم انجازه بشأنها لا بد أن ينتظر مدة أطول ولا بد أن تكون هناك آلية متخصصة لذلك.

لذلك، وفي ضوء ما تقدم، قد يكون من الأهمية بمكان صدور توصية عن هذا المؤتمر تكليف جهة ما لتقديم تقريراً دورياً حول التقدم في تنفيذ الدول لهذه التوصيات وغيرها مما لها صلة بموضوع

الأمن وحماية حقوق الإنسان، بحيث يتضمن هذا التقرير تحديد العقبات والصعوبات التي تواجهها الدول في هذا المجال واقترح الحلول والخيارات لمعالجة مثل هذه العقبات بما ي ذلك تقديم الدعم الفني وبناء القدرة.

أما بشأن السؤال الكبير الأخر والمتمثل بـ : ما هو المطلوب عمله حتى نسير قدماً على طريق تحقيق التوازن بين صيانة الامن وضمان احترام حقوق الانسان في المنطقة العربية فإن الاجابة ستبدأ باستذكار التحدي الاساسي الذي حاول المؤتمر الاول (مؤتمر الدوحة) ملامسته لكنه لم يتمكن من بسطه بشكل معمق ومعالجته بالتوسع الذي تقتضيه الحالة .

إن مجرد عقد مؤتمر الدوحة وجمع الاطراف في إطار حوار هادئ وموضوعي هو خطوة إيجابية. لكن مؤتمرنا الأول على أهميته قفز عن المشكلة الأساسية التي تشكل عقبة كأداء في وجه خلق بيئة صديقة لحقوق الإنسان في الوطني العربي الى الامام - ان جاز التعبير . فكما نرى اصطدمت مسألة تنفيذ التوصيات والاقتراحات العملية والقابلة للتنفيذ التي ذكرها البيان الختامي بالواقع العنيد المسيطر في المنطقة العربية والذي حال ويحول دون تحقيق الهدف الفعلي من عقد مثل هذا المؤتمر وهو: "تحقيق الأمن في الدول العربية في إطار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ".

واذا ما اردنا ألا نبق ندور حول الذات علينا التمعن في هذا الواقع الذي يقاوم ويعاند الارتقاء بحقوق الانسان من قبل الدول العربية. ونقطة البدء ربما محاولة فهم ملامح هذا الواقع الآنف الذكر ومعطياته ؟

أولاً : إن الأمن الوطني ضرورة حيوية وربما الهدف الأسمى ليس للدولة وللنظام السياسي فقط بل وللمجتمع والمواطن في آن واحد.

ولذلك جاء النص في القانون الدولي الإنساني على ضرورة احترامه واعتبار تهديده احد مبررات تقييد حقوق بعينها، لاسيما ابرز هذه الحقوق وهو الحق في حرية التعبير وكذلك الحق في التجمع السلمي.

وللأمن الوطني جوانب ومظاهر وحيثيات ومقومات كثيرة ومختلفة. وتشمل هذه المظاهر والمقومات والعناصر الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... الخ. كما ان مصادر التهديد للأمن الوطني كثيرة وتتفاوت من دولة لأخرى ومن مجتمع لأخر. وكما هو معروف هناك مصادر تهدد الأمن الوطني خارجية وأخرى داخلية .

وتعتبر قضية الأمن والأمن الوطني أكبر تحدي واجه ويواجه الدول والمجتمعات العربية حالياً، مع ان مثل هذا التحدي لم يكن غائباً يوماً ما منذ بروز النظام العربي المعاصر في بدايات القرن الماضي وتحديداً منذ انشاء جامعة الدول العربية عام 1945.

كذلك يجب ان يكون الأمن الوطني محل إجماع وطني . وفي الوقت الذي يجب أن تتولى القيادة السياسية مهمة حماية هذا الأمن من حيث اختيار الوسائل وتحديد الأولويات، وحشد الطاقات والإمكانات والموارد اللازمة لصيانته؛ فإن المجتمع يعتبر هو "المالك" الفعلي وصاحب المصلحة الأولى في توفير هذه القيمة الحيوية. فهو الذي يتحمل في نهاية المطاف أعباء ادامة الأمن الوطني وصيانته، مثلما يواجه تبعات تهديده أو اختراقه داخلياً وخارجياً.

يقابل ذلك لا بد من الإسراع الى التأكيد على ما جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من إن " الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم... ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا الى أعمال همجية أذت الضمير العالمي... كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء أخر الأمر الى التمرد على الاستبداد والظلم" لذلك تعهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بضمان الاستمرار في مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها "واتخاذ اجراءات وطنية وعالمية لضمان الاعتراف بهذه الحقوق ومراعاتها بصورة عالمية فعالة".

السيدات والسادة

تدركون بالتأكيد أن تحقيق الأمن في اطار حماية حقوق الإنسان هدف جوهري يحتاج الى بيئة وطنية وعالمية غير هذه التي نشهدها اليوم. فعلى الصعيد الوطني تعاني دولنا ومجتمعاتنا من ثنائية مستعصية على صعيد البنية الثقافية لمجتمعاتنا والبنية السياسة لأنظمة الحكم أيضاً.

فالواقع المجتمعي في الدول العربية يعاني من تناقضات وأمراض وعيوب تجعل مسألة تحقيق بيئة ملائمة لحقوق الإنسان من الصعوبة بمكان. ولقد اشار بيان الدوحة الى جزء من هذه الحقيقة عندما جاء على توصيف الحالة الراهنة أو الوضع العربي من حيث التحديات التي يواجها الأمن في المنطقة العربية سواء كان مصدرها الخارج أو داخل المجتمعات العربية بتأكيد على الأثر المدمر للإرهاب ومظاهر التطرف والطائفية و خطابي الكراهية على الأمن القومي والوطني. إن ما ذكره بيان الدوحة حول اوضاع المجتمعات العربية كان مقتصداً جداً.

فالتناقضات وحتى الاختلافات و/أو التحديات التي تقض مضاجع مجتمعاتنا في الوطن العربي والتي تكرس الشرذمة والتباغض والحروب الأهلية والانتماءات الضيقة الجهوية والإقليمية . وهذه جميعها امراض تعانيها المجتمعات العربية بدون استثناء (الا من عصم ربه) كثيرة والواقع ان هذا التفتت والشرذمة قد بلغتا درجة من التجذر والاتساع بحيث اخذتا تطغيان على وربما حتى تنفيا وجود " المجتمع " بالمفهوم الاعتيادي ؛ إذ ذاب هذا الأخير في ظل الدولة والوطنية والتدخلات الخارجية بما في ذلك تلك التي اخذت وتأخذ شكل المؤامرات. وما تبقى منه بعد الدولة الوطنية فلسفة وسياسات وممارسات تداخلية أجهزت عليه التناقضات والانقسامات المجتمعية الداخلية بحيث حلت "الجماعات" "والمجموعات"، والأقليات الضيقة' القائمة على الولاءات المحدودة التي استعرت وازدهرت في الآونة الأخيرة وتحديداً في العقدين الأخيرين من القرن الحالي.

لكن بيان الدوحة بالمقابل تحاشى ذكر الشق الأخير للمعادلة وهو " البنية السلطوية للأنظمة العربية وغياب التعددية السياسية وما رافقها من غياب للإصلاح السياسي الجوهري، والتلكؤ في محاربة الفساد بأشكاله المختلفة (المالية والسياسية والإدارية)، وغياب العدالة الاجتماعية في اغلبية

الدول العربية في تهديد الأمن وفي تدهور أوضاع حالة حقوق الانسان في المنطقة العربية وانعدام تداول السلطة سليماً. وهذه علل وأمراض تنخر البنى السياسية وهياكل السلطة وأنظمة الحكم في الدول العربية؛ بدون استثناء – ولكن بدرجات متفاوتة وأصبحت أبرز الاسباب والمبررات المستخدمة لممارسة مختلف أشكال العنف المجتمعي والخروج على القانون، وبالتالي المتسبب الرئيسي في تكوين هذا البيئة المعادية لكل من حقوق الانسان والأمن والاستقرار والرفاه للمجتمعات العربية معاً.

ان هذا المزدوج القاتل أو الثنائية المؤلفة من المتغيرات السلبية في البنيتين : السياسية أولاً، والاجتماعية ثانياً للنظام العربي تجعل مهمة تذليل الصعوبات في معالجة عقدة الامن في الدول العربية وفكها وبما يضمن احترام حقوق الانسان من اصعب المهام . لكنها بالتأكيد ليست مستحيلة.

لكن حتى تأتي المقاربة لهذا أكلها وتكون ذات جدوى وتحظى بفرصة معقولة من النجاح لا بد من اخذ عدد من المسائل في الاعتبار . ومن ابرز هذه المسائل :

أولاً : غياب التعريف أو الفهم الصحيح لطبيعة الأمن في الواقع العربي . ان مفهوم الامن بطبيعته مرن ومتغير . ولذلك لا بد من تعريف أو تحديد ماهيته (ماهية هذا الأمن) خاصة تحديد أمن من المطلوب تحقيقه ؟ وأي القيم يصار الى حمايتها ؟ فهل المقصود أمن النظام السياسي ؟ أم أمن النخبة الحاكمة ؟ أم الحاكم ؟ أم أمن المجتمع ؟ إن المفهوم الحديث للأمن يتعدى مجرد الدفاع عن سيادة الدولة وحماية الحكومة ، ليصل الى ما يعرف بأمن المجتمع. والذي يجدر ذكره هنا أن هناك من يعتقد أن لتحركات الاحتجاجية والمطلبية في المجتمعات العربية تهدف بشكل أساسي الى تدمير الدول العربية التي يعتبرها هؤلاء هي اللحمة التي تبقى على تماسك المجتمع! وبالمقابل ينظر مواطنون – وهم الأغلبية- أن الدولة العربية هي مصدر القمع وتهديد الحقوق وحامي الفساد والمفسدين!. وهي الخطر الأكبر على الأمن مثلما هي الخطر الوحيد على حقوق الإنسان.

ثانياً : يقودنا هذا الوضع الى وجود فجوة بائنة في مفهوم الأمن بين الحكام العرب والنخب الحاكمة من جهة، وبين المواطن و'المجتمعات' أو 'الجماعات' و'الجمعيات' و'المجموعات'، أو ما اصطلح

على تسميته مؤخراً 'بالمكونات' لمختلف المجتمعات العربية من جهة ثانية! لكن هذا الاضطراب في التوافق الوطني حول مفهوم الأمن ودور الأطراف فيه (المجتمع، والدولة) قد تعدى محور العلاقة بين الأنظمة ومجتمعاتها، وتجاوز مسألة العلاقة بين الحاكم والمحكوم ليبلغ مكونات المجتمع ذاتها. فقد اصبح هذا الأخير بفعل الانقسامات والتشرذم أقرب إلى أن يكون فقط صيغة أو عبارة أو لفظ، أو مجرد حقيقة "افتراضية" . وكانت اخطر ظواهر هذه الفجوة بين فريقي الأمن وحقوق الانسان: (الدولة والمجتمع) هو الشيطنة المتبادلة بينهما. ثم تمادت هذه الشيطنة بين النخب الحاكمة والجماعات المختلفة من خارج السلطة ، ولتصيب العلاقة بين هذه الجماعات ذاتها بطوائفها ومذاهبها العرقية والسياسية والجهوية وحتى الثقافية بعضها بحق بعض.

ثالثاً : ضعف مستوى القناعة والإيمان، والى حد ما الوعي، بحقوق الانسان لدى المسؤولين والأجهزة الرسمية ولدى المواطن ايضاً، خاصة بأهمية حكم القانون، ومتلازمة الحقوق والواجبات . لكن بالمقابل يساور جماعات عديدة في دولنا العربية القلق من ان يصار الى استغلال الخوف من الفوضى والتخويف من العنف والإرهاب والتقسيم والشرذمة لتبرير تقليص الحريات المدنية وانتقاص الحقوق وتشويه المعارضة وتقليص المشاركة العامة. والعزوف على الاصلاح الحقيقي وتمكين المواطنين من حكم أنفسهم والمشاركة في تحديد مستقبلهم وصنع خياراتهم.

ويتأكد ذلك من التوجه المتنافي لسن القوانين التي تقلص الحريات والتوسع في حماية الأمن على حساب الحقوق والحريات.. وأكثر ما يظهر هذه المخاوف في مجال التوسع في تعريفات الإرهاب وتأكيد أهمية فرض هيبة الحكم وتكريس السلطة ومحاربة الانتقاد ورفض قبول المساءلة والاعتماد على قوة الأمن والقوة الصلبة بدلاً من قوة القانون و السعي لإقامة الحكم على أساس التوافق والعدل والمشاركة.

رابعاً: لقد نتج عن هذا المزدوج السالب للحقوق والمهدد للأمن بروز اشكاليات وظواهر محيرة في الواقع العربي لدرجة ان يعتبر معها البعض أن المطالبة بالإصلاح والديمقراطية وحقوق المواطنة من مساواة وعدم تمييز وممارسة الحريات الأساسية والاعلام الحر المستقل على انها

من بين مصادر تهديد الأمن في دول عربية عديدة ! إذ لا تخلُ دوائر صنع القرار في دول عربية كثيرة من الذين يعتبرون ان الربيع العربي هو المسؤول على حالة الانهيار التي تعانيها مثل هذه الدول والاضطراب والفوضى التي تمسك بتلابيب الحالة العربية الراهنة.

خامساً : أدى هذا الواقع بدوره الى بروز ما يمكن وصفه بخصوصية إشكالية الأمن في المنطقة العربية . فالمواطن الفرد لم يعد بوسعه الاطمئنان الى ان بإمكان اي نظام سياسي قائم أن يوفر له حماية حقوقه وحرياته ؛ ولذلك لم تعد الدولة هي الحاضنة الآمنة للفرد، والتي لها الحق في تعريف المصالح العليا والمصلحة الوطنية، ولها حق احتكار استخدام القوة المشروعة في البلاد. فهذه الدولة، في عدة حالات، أخذت تتلاشى لتحل محلها الطائفة ، أو العشيرة أو الجهة أو المذهب أو الجماعة أو التنظيم. وباستثناء المستفيدين مباشرة من مزايا السلطة ومكاسبها لم يعد من يؤمن بالدولة العربية كضامن للحقوق الا اقلية من الافراد الأبرياء والمثاليين أمثالي! فهذا الواقع العربي يجمع المتناقضات في أغلب الأوقات.

يقابل ذلك هناك من يتربص للانقضاض على الدستور ومقومات الدولة (أو ما تبقى منها) ويسعى الى قلب معادلات الهوية والوحدة المجتمعية أو التوافق المجتمعي على قيم مستقرة في الثقافة العربية باسم الحرية وحقوق الانسان .

لهذه الاعتبارات 'واخرى غيرها كثيرة' قد يصبح الاكتفاء بسرد التوصيات حول موضوع الأمن وحقوق الإنسان ومطالبة الدول بتنفيذ التزاماتها بموجب الصكوك الدولية مجرد ممارسة رياضة ذهنية. ولتحاشي هذا المأزق أو النتيجة غير المرغوبة لا بد من مناقشة لماذا لا تتجه الدول العربية الى احترام التزاماتها في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان؟ فهل يعود الامر الى عجز لدى المسؤولين في حساب الارادة السياسية، بغض النظر عن أسباب ذلك، خاصة التركيبية البنيوية للسلطة في الدول العربية التي قد تحول دون الاصلاح والانتقال السلمي للديمقراطية ؟ ام أن البنية المجتمعية في الوطن العربي والتناقضات والاستقطابات العميقة بين مكونات المجتمع في الدول العربية من

العمق والتأثير بحيث تحول دون الانفتاح السياسي والسماح بحق الخيار الحر للإنسان العربي!؟ ليس لدي أجوبة قاطعة على هذه الأسئلة.

إنني أكاد ان اجزم ان الاشكالية الاساسية هي في البنية المجتمعية والسياسية والمؤسسية للنظام العربي المعاصر برمته، بما في ذلك والصبغة السلطوية وغير التعددية للأنظمة العربية. لكن بالمقابل إنني مقتنع أن الحل هو في تطوير هذه البنية السياسية وبإصلاحها أن أمكن وهو الأفضل؛ أو تغييرها إذا تعذر الإصلاح. وان ما يأتي من تأثيرات سلبية سواء على واقع حقوق الانسان أو تهديد - قائم أو محتمل- للأمن في الدول العربية سواء من المجتمع أو من البيئة الخارجية (واضح وجلي)، ولكن سوف ينتهي أو يتضاءل و/أو تسهل السيطرة عليه والتعامل معه لو توفرت البنية السياسية الديمقراطية للأنظمة العربية. فالعلة قد تكون مجتمعية ثقافية لكن الحل هو بالضرورة قانوني سياسي.

أما الإجابة على السؤال: من اين تأتي الارادة السياسية هذه؟ وما هي مقومات أو مقدمات توفر البيئة السياسية المجتمعية الملائمة لحقوق الانسان؟ فهو موضوع آخر وربما يكون موضوع البحث في المؤتمر الثالث العام القادم حول تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية.

وفي الختام،

اننا كمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان قد نظلم انفسنا أو نخدع الجمهور الذي وضع ثقته بنا اذا لم نقم بالتمعن في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في إطارها وعلى أساسها مؤسساتنا الوطنية هذه وذلك للتعرف على ما هي طبيعة المعيقات التي تحول دون تحقيق التقدم المرجو في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية، طبعاً في ظل المحافظة على الأمن أيضاً. وإذا كانت الأمانة تقتضي ألا نجامل فإن الحرص على تحقيق نتائج يجب ألا يدفعنا الى الانحياز أو التفكير العقدي النمطي أو العدمي بل علينا أن نثابر ونعمل ضمن مبدأ ما لا يدرك كله لا يترك جله.

2015/11/2

مـــرفـــق 6

كلمـــــة

سعادة السيدة إلهام الشجني

مديرة إدارة حقوق الانسان بجامعة الدول العربية

في حفل افتتاح

المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الانسان في الدول العربية

تونس: 2015/11/3

كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

امام المؤتمر المشترك لأجهزة الأمن والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية

2015/11/4-3

تونس

معالي السيد/ محمد الناجم الغرسلي، وزير الداخلية بالجمهورية التونسية

معالي الدكتور/ محمد بن على كومان ، امين عام مجلس وزراء الداخلية العرب

سعادة الدكتور/ على المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر

سعادة الدكتور/ موسى بريزات، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان

السيد / مازن شقورة ، ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان

السيدات والسادة ممثلي وزارات الداخلية وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

المشاركون الكرام

بداية اسمحوا لي ان اتقدم باسم جامعة الدول العربية بالشكر لمعالي السيد/ محمد الناجم الغرسلي، وزير الداخلية بالجمهورية التونسية، على رعاية هذا المؤتمر وللأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب على الدعوة وعلى استضافة هذا المؤتمر الهام، والذي يأتي بعد فعالية أخرى لا تقل أهمية، وهي المؤتمر الأول للمسؤولين عن حقوق الإنسان في وزارات الداخلية العربية. كما اتوجه بالشكر الى جميع المشاركين الذين حرصوا على الحضور.

السيدات والسادة

إن جامعة الدول العربية على ثقة بأن هذا المؤتمر الهام الذي يجمع بين كبار المسؤولين عن إنفاذ القانون الوطني ووضع السياسات الأمنية، وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية لفرصة للنقاش والتباحث وتعميق فهم قضايا إدارة قطاع الأمن ، كما انها فرصة لتبادل الخبرات والممارسات المثلى في مجال حماية حقوق الإنسان.

ما من شك ان هناك اهتماما مشروعا بقطاع الأمن لارتباطه بتنمية واستقرار المجتمع. فقد تجاوز الجدل الدولي المفهوم الضيق لأمن "الدولة"، وظهرت مفاهيم مثل "التنمية المستدامة" لتحول منهجية برامج "الأمن الداخلي" أو "أمن الدولة" من التأكيد على الفعالية والكفاءة والتدريب بطريقة تكنوقراطية الى منهجية ربطت موضوع اصلاح المنظومة الأمنية بأسس تقوم على الشفافية، والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان كمقدمة للاستقرار والتنمية المستدامة.

وعندما نتحدث عن حقوق الإنسان، وخاصة في المنطقة العربية، يجب علينا أن نؤكد على التزامات وتعهدات الدول لحماية وتعزيز هذه الحقوق. فهذه المسئولية تقع في المقام الأول على عاتق الدولة من خلال مؤسساتها وآلياتها المعنية. كما ان ثقافة حقوق الإنسان لا تتحقق في أي مجتمع حتى تكفلها وتطبقها الدولة من خلال اتخاذ التدابير الأساسية اللازمة وإنفاذها لضمان حقوق مواطنيها والأفراد الذين يعيشون تحت سلطاتها. وشرعية استخدام القوة مصحوبة بمسؤولية حماية واحترام حقوق الإنسان. كما ان قطاع الأمن المهني والمساءلة في إطار سيادة القانون يمكن أن تعزز الثقة العامة في الدولة وتوفر الاستقرار اللازم لبناء السلام والتنمية، حيث ان الأمن في مفهومه المجرد هو حماية وصيانة حق الفرد.

الحضور الكريم

كما تعلمون، لقد تأثرت منطقتنا بالعديد من الصراعات العنيفة. منها الصراعات المسلحة التي تشهدها عدد من الدول العربية والاضطرابات وأعمال الشغب التي افرزتها الفترة الماضية ، والتي أسفرت جميعها عن ضائقة اقتصادية وعدم استقرار اجتماعي لكثيرين. وهناك حقيقة أخرى ايضا، وهي تصاعد عدد المهجرين قسرا (اللاجئين والنازحين داخليا) والهجرة غير النظامية مما يتطلب وسائل انسانية لإدارتها. وفي جميع الحالات، وضعت المؤسسات الأمنية كالشرطة والجيش، وآليات الرقابة والمساءلة القائمة بينهما تحت ضغط كبير.

هذا، بالإضافة إلى تزايد نشاط الجماعات الإرهابية التي ادت في بعض الأحيان إلى فقدان احتكار الدولة لاستخدام القوة والتي لابد من معالجتها بشكل متكامل كما ورد في قراري مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية العرب في دورته 142 : القرار رقم 7804 الذي دعا الى العمل العربي الجماعي على كافة المستويات السياسية والامنية والدفاعية والقضائية والإعلامية والقرار رقم 7816 الذي نص على ***التأكد من ان جميع التدابير المستخدمة في مكافحة الإرهاب يجب ان تتفق مع قواعد القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين ودعوة الدول العربية إلى توعية السلطات الوطنية المسؤولة عن مكافحة الإرهاب بأهمية هذه الالتزامات***. وما من شك ان اغلب الجهود الامنية اليوم منصبة على مكافحة الإرهاب واصبحت اغلب القضايا تدخل تحت هذا المسمى فتم اهمال، دون قصد ،عدد من الملفات الامنية الأخرى التي لا تقل اهمية.

ويرى الخبراء في المجال الأمني أن التركيز فقط على تعديل القانون ليس كافيا، وأن المطلوب إصلاحات اساسية واسعة النطاق لتشمل تغييرات هيكلية في السياسات الأمنية لترقية أدائها، وضمان الرقابة المدنية عليها.

السيدات والسادة

نعرف جميعا انه لا يمكننا التمتع بالتنمية بدون الأمن، ولن ننعم بالأمن بدون التنمية ، ونحن لن نتمتع بأي منهما في غياب احترام حقوق الإنسان وصيانة كرامته. وعليه، فالتنمية والأمن وحقوق الإنسان ليست فقط حتمية، بل تعزز بعضها البعض. ففي حين أنه لا يمكن القول ان الفقر وانتهاك حقوق الإنسان من الأسباب "المباشرة" التي قد تؤدي إلى حروب اهلية أو انتشار الإرهاب أو تفشي الجريمة المنظمة واستغلال المهمشين، إلا ان جميعها تسهم إلى حد كبير في عدم الاستقرار والعنف وغياب السلم الاجتماعي.

ان الشاغل الأساسي هو تأمين درجة كافية من الأمن للسماح بالتنمية المستدامة والحد من الفقر، واحترام معايير ومبادئ حقوق الإنسان الأساسية. وفي حين أن ضمان وتعزيز السلام والأمن لا زال يشكل تحديا كبيرا لكثير من الدول في المنطقة وخارجها، فإنه يساعد معرفة أن مكونات كثيرة في المجتمع يمكن أن تسهم في تحسين ذلك. فإصلاح القطاع الأمني يتجاوز العناصر الامنية التقليدية وينطوي على نطاق أوسع من الفاعلين على المستوى الوطني لذلك يسعدني أن أرى خلفية متنوعة من المشاركين في هذا الاجتماع والتي تعكس هذا الفهم والتوجة.

وعليه، فإن بحث دور المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان واستكشاف كيف يمكنها أن تكون عامل تغيير، في ضوء القضايا التي ظهرت على السطح، ومنها التوترات الطائفية والعرقية، وحرية الرأي والتعبير، والتحريض على الكراهية والتعصب، والتعذيب، والتدفقات الجماعية عبر الحدود الوطنية بسبب النزاعات المسلحة، لأمر مهم ومحوري.

وفي هذا السياق، لابد من الإشادة بتونس التي تمكنت من أن تنجز تحولات رئيسية في نظام الحكم ونمط العلاقات بين المواطن والدولة وإحداث إصلاحات جوهرية من خلال اعتماد العمل الجماعي القائم على نموذج يمكن اختزاله في مصطلح «التوافق» لإدارة الأزمات. وبهذه المناسبة نهنئ رباعي الحوار التونسي على جائزة نوبل للسلام ، الرباعي الفاعل في المجتمع المدني التونسي: الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

وقبل أن أنهي، لابد وان نعترف أن هناك تحول كبير في مفهوم الأمن بين دول المنطقة؛ من نهج يركز على الدولة إلى نهج محوره المجتمع والأمن الإنساني. وشمل ذلك دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ عام 2008 ومناقشة آليته للتقارير الوطنية ، ومبادرة القمة العربية في ذات العام بإطلاق الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان، ثم اتت قمة 2010 لتطلق الخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق

الإنسان والتي استهدفت المجتمع بشكل عام والعاملين على انفاذ القانون بشكل خاص. وتبني مجلس وزراء الداخلية العرب المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي والمدونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العمومين واللتين تمت دراستهما وتقديم المقترحات بشأنهما في اجتماع خبراء المؤسسات الوطنية بالقاهرة ، وانعقد المؤتمر الدولي حول "تحديات الامن وحقوق الانسان في المنطقة العربية" بالدوحة اواخر العام الماضي والذي اجتماعكم المشترك هذا من ثماره.

ان صيانة حقوق الإنسان ومنع انتهاكها تبدا بالمنع من خلال التدابير القانونية والسياسية والإدارية والثقافية من أجل تعزيزها وحمايتها ، والتي تكفل انتهاكها النظر فيها والتعامل معها على أنها جريمة يعاقب عليها القانون وما ينطوي عليها من واجب تقديم تعويضات للضحايا الانتهاك. فعملية القبض والاحتجاز والاستجواب والمحاكمة وتأدية العقوبة تحكمها تشريعات وقوانين واجراءات ولوائح لابد وان تقوم على اساس احترام وصيانة حقوق الإنسان. ولكن هذا لا يكفي، فهناك مسؤولية الدولة عن أعمال اجهزتها الأمنية التي تقوم على تحقيق الضمانات اللازمة لحقوق الإنسان.

وكما قال معالي الدكتور/ نبيل العربي، امين عام جامعة الدول العربية ، في كلمته التي القاها امام المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان في المنامة خلال الفترة 25-2014/5/26 انه "***لا يمكن أن تكون هناك دول حرة مستقلة مزدهرة في ظل مواطنين لا يتمتعون بالحرية والكرامة والحقوق وفي ظل حرمانهم من الإنصاف، ولا يمكن ضمان السلم الخارجي في غياب السلم الداخلي، أي السلم بين أبناء الوطن وبين المواطن والدولة....بعبارة أخرى، الالتزام بحقوق الإنسان حق أخلاقي وحق استراتيجي على حد سواء***". وعليه لابد ان تتضافر جهود الأجهزة الأمنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لعملية اصلاح القطاع الأمني تشكلها تطلعاتنا التنموية.

متمنية لمؤتمركم هذا كل النجاح والتوفيق في الخروج بتوصيات واضحة وعملية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مـــرفـــق 7

كلمـــــة

سعادة السيد مازن شقورة

المفوضية السامية لحقوق الانسان

في حفل افتتاح

المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الانسان في الدول العربية

تونس: 2015/11/3

السيد ممثل مجلس وزراء الداخلية العرب
السيد علي المري رئيس اللجنة القطرية لحقوق الانسان

السيدات والسادة المشاركين والحضور الكريم

أود في البداية الترحيب بكم جميعا في تونس واهنئكم على حسن اختيار المكان والزمان لانعقاد هذا المؤتمر ، لما ما للمكان من دلالات تبعث على الأمل في التحول الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة ورعاية لحوار وطني من قبل اطراف وطنية استحقت بجدارة جائزة نوبل للسلام والتي نعتز بها جميعا كونها جاءت نتيجة عمل دؤوب وفعال للرباعي راعي الحوار ، واقرارا بدور المجتمع المدني من خلال عملية تشاورية تشاركية غير اقصائية في اقرار السلم الأهلي الذي يقوم على احترام الحقوق والحريات وهذا ما تم ابرازه في دستور البلاد في جانفي 2014.

أن انشطة هيئات انفاذ القوانين لم تعد تقتصر على المهام التقليدية المتمثلة في حماية النظام والأمن العام ومنع والتحقيق في الجريمة ، بل تعدى ذلك ليشمل العديد من ميادين الحياة التي تتقاطع وحقوق الانسان.

واصبحت انشطة هيئات انفاذ القانون تتعدى الاختصاص الترابي في مكافحة الجرائم العابرة للحدود وخصوصا الجريمة المنظمة ومنها على سبيل المثال لا للحصر جريمة الارهاب التي تعصف بمكتسبات حقوق الانسان الفردية والجماعية وكذلك تهدد بنى الدول السيادية . تلك المهام الجديدة لعمل هيئات انفاذ القانون يفرض عليها تحديات جديدة وضرورة اكتساب خبرات ومهارات ومعارف جديدة في مجال القانون والتشريعات على المستوى الوطني وكذلك على المستوى الدولي والأقليمي وخصوصا القانون الدولي لحقوق الانسان.

أن هيئات انفاذ القانون لا يمكن لها أن تقوم بمهامها الحساسة والمعقدة والخدمة المجتمعية المناطة بها بنجاح الا في ظل القانون واحترام حقوق الانسان فهي الخط الأول للدفاع عن الحقوق والحريات بحيث يبدأ احترام الحقوق من عندها او الانتهاك كذلك، لذا ان عدم احترام القانون يعني عدم احترام الحقوق وتصبح تلك الهيئات هيئات بطش لا هيئات بسط سيادة القانون واحترام للحقوق والحريات . عليها الموازنة ما بين السلطة المناطة بها واحترام حقوق الانسان، والابتعاد عن التعسف في استعمالها وان تكون حيادية ومستجيبة ومحاسبة من قبل المجتمع وهيئاته.

ان السلطة الموضوعة على ذمة هيئات انفاذ القانون وفق القانون ولغايات انفاذ القانون الشرعية هي لحماية المجتمع والحقوق والحريات لا لحماية نفسها ، لذا فان قيامها بدورها المجتمعي الانساني يفرض عليها الانفتاح على المجتمع والتعاون مع هيئاته وخصوصا الهيئات الوطنية لحجقوق الانسان والآليات الأخرى فضلا عن ضرورة انفتاحها وتعاونها مع مؤسسات المجتمع المدني .

سيدي الرئيس،،،

ينعقد مؤتمرنا هذا بالتزامن مع اليوم العالمي لمناهضة الافلات من العقاب على الهجمات والجرائم المرتكبة ضد الصحفيين. كما انه يأتي في توقيت صعب، حيث تزداد الهجمات الارهابية التي تعصف بكافة مكتسبات حقوق الانسان على المستوى الفردي وتهدد مكتسبات وبنية الدول على المستوى الجماعي وأضحت مسألة خلق توازن بين مكافحة الأرهاب وضرورات أحترام حقوق الإنسان وحتمية تنفيذ الإلتزامات الدولية بشأن تحقيق الحد الإدنى لاحترامها من أعقد الأمور التي تواجه عالم اليوم. مما يقتضي وبالضرورة وضع مقاربات قائمة على نهج حقوق الانسان، لا الأمن وحده أو أولاً ، التي اثبتت فشلها في العديد من التجارب.

العديد من البلدان العربية التي شهدت تحولات سياسية وتواجه اليوم خطر الأرهاب نلحظ تزايد في ثقافة الإفلات من العقاب وأصبح قطاع الأمن أقلّ تسامحاً تجاه الاعتراضات أو النقد الصريح وتنامت ثقافة حصانة الأمن في سياق تنامي حملة مكافحة الإرهاب وفوت الفرص الحقيقة للحوكمة السليمة لقطاع الأمن. ومن ناحية أخرى نلحظ تنامي ظاهرة استقواء المواطن على الدولة وأخذ القانون باليد مما يزيد معادلة انفاذ القانون تعقيداً.

اننا بحاجة لأن نستخلص ونعاود التأكيد على أن عالمية وشمولية حقوق الإنسان والتي لا تقبل الانتقاص وفقا لأي معيار ومهما كانت الأسباب، وبالتالي فان أي عمل لمجابهة الإرهاب يجب أن يتخذ في جوهره حماية حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية باعتبارها من أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق الدول.

سيدي الرئيس ،،،

ركز البيان الختامي للمؤتمر السابق الذي عقد في نوفمبر العام المنصرم في الدوحة على جملة من التوصيات الهامة منها، ضرورة تبني وإعمال تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون دون تمييز، وتجنب التعسف مع ضرورة مواءمة الاتفاقيات والمواثيق العربية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان مع المعايير الدولية وحث الدول التي لم تقم بذلك بعد ، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وخاصة اتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها الإضافي والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية . وضرورة التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومع الآليات التعاقدية للأمم المتحدة وعلى القيام بإصلاحات في قطاع الأمن والقضاء.

كما أوصى بضرورة تعزيز الشراكة بين المؤسسات الأمنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز البرامج التدريبية والتثقيفية في مجال حقوق الإنسان للمؤسسات والأجهزة الأمنية والاستفادة من الخبرات المختلفة المعنية بتحقيق التوازن بين ضمان الأمن واحترام حقوق الإنسان.

في الختام أود التذكير بما قاله الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي أنان

" لا تنيمة بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية، ولا أمن ولا تنمية دون حقوق الإنسان"

في النهاية اود ان انقل تحيات المفوض السامي وكافة العاملين في المفوضية وتمنياتهم لمؤتمركم هذا في النجاح والتوفيق بالخروج في برنامج عملي يفضي الى نتائج من شأنها تعزيز الأمن واحترام حقوق الانسان ومعاودة التأكيد على انفتاح المفوضية للتعاون والنسيق في مجال تقديم العون الفني والتقني وبناء القدرات في مجال حقوق الانسان وانفاذ القانون للهيئات المعنية وادرات السجون وكذلك استمرار تقديم العون الفني والتقني والخبرات للفاعلين الجدد في مجال حقوق الانسان كاللجان الوزارية لاعداد التقارير الدورية للجان المعاهدات ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنها وعن الاجراءات الخاصة ، ومعاودة التأكيد على أن المفوضية تولي أهمية قصوى لاستمرار التعاون وتقديم العون للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الانسان.

مجلس وزراء الداخلية العرب
الأمانة العامة
مكتب الأمين العام

التاريخ: 1437/01/22هـ
الموافق: 2015/11/04 م

﴿برقيـــة﴾

سيادة الرئيس الباجي قايد السبسي حفظه الله
رئيس الجمهورية التونسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

تتشرف الوفود المشاركة في المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الانسان في الدول العربية، بأن يرفعوا إلى سيادتكم أخلص معاني التقدير والاحترام، معربين عن امتنانهم لما لقوه على أرض تونس المعطاء من كريم الرعاية وموصول العناية مما كان له أثر كبير في نجاح مؤتمرهم.

ويسر المشاركات والمشاركين في المؤتمر أن يعبروا عن فخرهم واعتزازهم بفوز الرباعي الراعي للحوار الوطني بجائزة نوبل للسلام، الذي يعد اعترافا دوليا بنجاح المسار الديمقراطي في بلدكم العزيز، معربين عن ارتياحهم للإنجازات التي حققتها تونس في مجال حقوق الانسان.

وفقكم الله، سيادة الرئيس، لما فيه خير وسلامة الشعب التونسي وسائر شعوبنا العربية.

وتفضلوا سيادة الرئيس بقبول خالص التقدير وفائق الاحترام.

د. محمد بن علي كومان
الأمين العام
لمجلس وزراء الداخلية العرب

قم/ أد

العنوان: زنقة بحيرة وندارمير - ص.ب 4 -1053 ضفاف البحيرة - تونس - الجمهورية التونسية
الهاتف: 71656656 (216+) / 71656525 (216+) الفاكس: 71656444 (216+) / 71656222 (216+) البريد الالكتروني: Gsecretary@aim-council.org

مجلس وزراء الداخلية العرب
الأمانة العامة
مكتب الأمين العام

التاريخ: 1437/01/22هـ
الموافق: 2015/11/04 م

برقيـــة

معالي السيد محمد الناجم الغرسلي المحترم
وزير الداخلية في الجمهورية التونسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يتشـرف المشـاركات والمشـاركون في المـؤتمر المشـترك لممثلـي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الانسـان في الـدول العربيـة، بـأن يرفعـوا الى معاليكم أصدق عبارات التقدير والامتنان على رعايتكم الكريمة للمؤتمر وتفضلكم بمباركة أعماله.

ويسعد المشاركات والمشاركين أن يقدروا كل التقدير العناية الفائقة التي اوليت لهم بفضل توجيهاتكم السديدة والتي أسهمت في نجاح مؤتمرهم.

وإذ يرجون لمعاليكم دوام التوفيق والنجاح، فإنهم يسألون الله عز وجل أن يحفظ لتونس أمنها واستقرارها وأن ينعم عليها بالمزيد من الرخاء والتقدم.

وتفضلوا معاليكم بقبول خالص التقدير وفائق الاحترام.

د. محمد بن علي كومان
الأمين العام
لمجلس وزراء الداخلية العرب

فؤاد

العنوان: زنقة بحيرة وندارمير – ص.ب 4 -1053 ضفاف البحيرة – تونس – الجمهورية التونسية
الهاتف: 71656656 (216+) / 71656525 (216+) الفاكس: 71656444 (216+) / 71656222 (216+) البريد الالكتروني: Gsecretary@aim-council.org

مجلس وزراء الداخلية العرب
الأمانة العامة
مكتب الأمين العام

التاريخ: 1437/01/22هـ
الموافق: 2015/11/04 م

تهنئة

إلى الرباعي الراعي للحوار الوطني في الجمهورية التونسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يتشرف المشاركات والمشاركون في المؤتمر المشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الانسان في الدول العربية الذي انعقد في تونس خلال الفترة 3-2015/11/4م، بأن يتوجهوا اليكم بأحر التهاني القلبية على فوزكم المستحق بجائزة نوبل للسلام لعام 2015م، الذي جاء تقديرا للجهود الكبيرة التي بذلتموها من اجل تعزيز الحوار الوطني وتركيز التلاقي بين مختلف مكونات المجتمع التونسي وانجاح المسار الديمقراطي في تونس العزيزة.

واذ يعبر المشاركات والمشاركون في المؤتمر عن اعتزازهم بهذا الفوز الذي يعزز من مكانة الأمة العربية بين صفوف الأمم، فإنهم على ثقة في قدرتكم على مواصلة المسار لترسيخ النهج الديمقراطي بما يحقق لتونس وشعبها الازدهار والتقدم.

وتفضلوا بقبول خالص التقدير وفائق الاحترام.

د. محمد بن علي كومان
الأمين العام
لمجلس وزراء الداخلية العرب

فؤاد

العنوان: زنقة بحيرة وندارمير – ص.ب 4 -1053 ضفاف البحيرة – تونس – الجمهورية التونسية
الهاتف: 71656656 (216+) / 71656525 (216+) الفاكس: 71656444 (216+) / 71656222 (216+) البريد الالكتروني: Gsecretary@aim-council.org